العوامل المؤثرة في تغير المناطق الخضراء في المدن

أ.د. رياض عبدالله احمد

جامعة تكريت

كلية التربية للعلوم الانسانية

قسم الجغرافية

للعام الدراسي 2025-2026

الدراسات العليا – ماجستير – مشكلات حضرية

readabdalaa@tu.edu.iq

المقدمة

تزداد أهمية المناطق الخضراء في المدن، إذ بدأت تشكل جوانب أساسية في حياة السكان مع النمو السريع للمدن وتطور أعدادها السكانية واتساع مساحتها وتزايد الضغط باستمرار على الخدمات الحضرية المتنوعة، إذ تُعَد بمثابة الرئة التي يتنفس من خلالها السكان، والمنتجعات التي يلجأ إليها بحثاً عن أماكن هادئة ممتعة بعيداً عن صخب حياة المدن وضجيج حركتها اليومية، كما أنها تكسب المدن مظهراً جمالياً مريحاً للنفس وتدخل فيها البهجة والسرور فالمناطق الخضراء ليست مجرد احتياجات هامشية أو كمالية بقدر ما هي متطلبات رئيسة يحتاجها السكان في ظل كُثْرَةَ المَشكلات التي يعاني منها سكان المدينة وتعقدها ولاسيما أن الترفيه يُعَد نشاطاً نابعاً من حاجة الإنسان إلى الشعور بالراحة والسرور بعد رحلة العمل التي تأخذ جُلّ وقته، لذلك تزايد حجم الطلب على هذه الخدمات لاسيما مع تحسن الأوضاع الإقتصادية نسبياً وارتفاع مستويات معيشة السكان لذا أولت الدول المتقدمة اهتماماتها بها ولعل هذا يمثل أحد مؤشرات تقدم الدولة أو تخلفها.

تُعد المناطق الخضراء في المدينة من أبرز استعمالات الأرض الحضرية لأنها تلبي حاجة الإنسان للراحة وطبيعة النشاط الذي يمارس فيها، وتستوعب أوقات الفراغ ويزداد الطلب عليها كلما زاد الحجم السكاني في المدن، إذ أصبحت تؤدي دوراً مهماً في بناء قاعدة إجتماعية سليمة بدنياً ونفسياً عن طريق ما توفره من خدمات وتسهيلات ومجالات لقضاء أوقات الفراغ ولإشباع الرغبات، لذا فأن اهتماماً خاصاً ينبغي أن يعطى لهذا النوع من الخدمات التي تقدمها المدينة لسكانها نتيجة لتغير أحجامهم باستمرار ولتزايد نمو المدينة وتوسعها التي بدورها تؤدي إلى تزايد الضغط المستمر على الخدمات الحضرية المختلفة.

اهمية المناطق الخضراء

تعاني المدن اليوم مشكلات عدة نتيجة النمو الحضري السريع الناجم عن تزايد عدد السكان فيها والذي يؤدي إلى تغير في الاستعمالات الحضرية داخل المدن، إذ أنّ هذا التغير يترك آثاراً بيئية سلبية تنعكس على الإنسان خاصة إذا كان على حساب المناطق الخضراء في المدينة، مما يتطلب إيجاد وسائل تقلل من تأثيرها وأفضل هذه الوسائل هو تشجير المدن بأشكال متعددة كما أنه يؤدي إلى شعور الإنسان بالراحة والتوازن النفسي ويساعد في الحفاظ على صحته عن طريق ممارسته للأنشطة والفعاليات الرياضية.

إذ تؤدي المناطق الخضراء دورا مهما في تحسين بيئة المدينة عن طريق الوظائف التي تقوم بها كتلطيف المناخ وتقليل تلوث الهواء وتجميل المدينة والترفيه، وتتخذ المناطق الخضراء صوراً متعددة كالساحات والحدائق والمتنزهات والأشرطة وأشكال أخرى تعرف جميعاً بالمناطق الخضراء، والتي تختلف في توزيعها الجغرافي من مكان إلى آخر فهي موجودة في بعض المناطق في حين تكون مناطق أخرى محرومة منها، كما يختلف توزيعها زمانياً من وقت لآخر فقد تزداد بعض المساحات أو قد ينتهي دور مساحات أخرى.

مشكلات المناطق الخضراء داخل المدن

أصبح من الضروري معرفة الاسباب المباشرة وغير المباشرة التي اثرت على عملية التغير في المناطق الخضراء داخل المدن، فضلاً عن رسم ملامحها وحاجاتها المستقبلية من هذه الخدمات داخل المدينة ، وإن الطلب على هذه الخدمات أخذ بالإزدياد بشكل ملحوظ بسبب التوسع العمراني وزيادة عدد السكان الذي أدى إلى التجاوز على بعض المناطق الخضراء فقلص ذلك من المساحات المخصصة لهذا الغرض، مما خلق ضغطا كبيرا على الأنشطة القائمة منها فقلل من كفاءة أداءها في الوقت الذي تتطلب فيه الزيادة السكانية والتوسع العمراني زيادة الأنشطة المتعلقة بالترفيه.

1- الزيادة السكانية والزحف العمراني.

إن الزيادة السكانية التي تشهدها المدن والتي يقابلها طلب متزايد على الوحدات السكنية مع وجود عجز في تلبية هذه الحاجة مما يضطر السكان إلى أسلوب انشطار الوحدات السكنية القائمة وجاء هذا

الانشطار على حساب المناطق الخضراء في المدينة، مما يفقد الدور السكنية متنفسها ويسهم في تردي الأحوال البيئة للبيئة الحضرية، وأيضاً شهد البناء والتجاوز على المناطق الزراعية والخضراء على سبيل المثال شكلت مساحة الغابات سابقا 12% من مساحة العراق في حين بلغت في السنوات الأخيرة بحدود 4%[1]. وهذا يبين مدى التجاوز على المناطق الخضراء حيث بدأ الزحف العمراني وتجريف المناطق الخضراء و الزراعية لتلبية الحاجة السكانية، وهذا يؤدي إلى النمو العشوائي للمساكن والذي يؤدي بدوره إلى قلة كفاءة و دور المناطق الخضراء والبساتين الزراعية المحيطة بالمدينة والتي هي من ضمن حدود البلدية للمدن والتي كانت تعد الدرع الأخضر لحمايتها من التلوث و بزوالها يسهم ذلك في تفاقم مشكلة التلوث و الإخلال بالنظام البيئي وهذا سيخل بالمحافظة على التوازن المكاني ضمن التدرج الهرمي للمستقرات للمدينة وبزيادة عدد السكان تزداد كميات المخلفات الناتجة عنهم وهي غالباً ما ترمى في المساحات المفتوحة و الخضراء وهذا يشكل ضغطاً على البيئة الحضرية للمدينة ونوعية الحياة فيها، ويوجد تغيرات ديموغرافية وتظهر من خلال الاخلال السكاني الذي سيخل ببنية المدينة السكانية.

2- التحضر المفرط.

التحضر هو الانتقال من العيش في مجتمع زراعي أو ذي اقتصاد أحادي الجانب إلى مجتمع آخر متعدد الاختصاصات وما يرتبط بذلك من تغير في الأنماط السلوكية ثقافته وطريقة حياته اليومية، ويسهم التحضر في تطور شخصية الفرد و مهارته، إن التحضر ضروري لنمو المدن المعاصرة في المراحل الأولى لتكوين وتطور المدينة وتنميتها، على أن يكون مدروساً و بإعداد مدروسة وخلال مدد زمنية محددة بحسب حاجة المدينة لذلك، لكن عند تجاوز العدد المخطط له تكون سلبية لان ذلك يشكل ضغطاً على المدينة وفعالياتها الحيوية، ويفقدها قدرتها على تحقيق التوازن بالنسبة بين اعداد السكان الأصليين و الزيادات الطبيعية لهم وأعداد المهاجرين وضغطهم على الطاقة الاستيعابية للمدينة وجعل مرونة المدينة قليلة لتحقيق التنمية المستقبلية و سد حاجة الفرد للبنى التحتية، وهذا كله على حساب المناطق الخضراء كون مساحة المدن محدودة، [2].

إن التحضر الذي حدث في المدن لم يكن تحضراً مدروساً أو متدرجاً أو خاضعاً لحاجات الأيدي العاملة لكي تحقق التوازن وحصول الاندماج في المجتمع كما هو حاصل في الدول ذات التخطيط

---

[1] وزارة البيئة / الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق وخطة العمل التنفيذية للمدة (2013-2017) أعدت هذه الوثيقة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية، ص 49.

[2] وزارة البيئة / الإستراتيجية الوطنية لحماية بيئة العراق للفترة (2013-2017)، ص 21.

المدروس والدول المتقدمة بل حدث بشكل موجات بشرية متسارعة وغير متجانسة مع محيطها الجديد وعلى مختلف الصعد الثقافية والعلمية و العادات والتقاليد وغيرها فضلاً عن ضعف التخطيط لاستيعاب المراكز الحضرية للمدن لهذه الموجات البشرية المتلاحقة.

3- ثقافة ووعي المجتمع.

ينظر إلى مجتمع المدينة على أنه مركز للتغيرات و الإشعاع الحضاري كما أن عملية التحضر و التوسع المكاني وما يتبعه من مؤسسات و خدمات ترتبط بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المستوى القومي[3].

وهذا يعزز من فكرة أن المدينة هي أفضل من الريف وهذا خطأ كون الريف و المدينة ثنائية لا يمكن فصل أحدهما عن الأخر ويجب تقليص الفجوات بينهما فهما مكملان لبعضهما البعض، إن ضعف الاجهزة البلدية للدولة بعد عام 2003م و أجهزتها الرقابية وغياب السلطة و المحاسبة على المقصرين، أدى الى ترك الريف وبسبب الإهمال الذي تعرض له الجانب الزراعي ساهم في التجاوز المستمر على المناطق الخضراء و الزراعية داخل المدن حيث أنشئت الكثير من المجمعات السكنية غير القانونية وما تبعها من تعد على البنى الارتكازية للمدن وكان لقلة الوعي البيئي وإدراك أهمية المناطق الخضراء أدى إلى تفاقم مشاكل التلوث و بروز ظاهرة المناطق العشوائية فالمناطق العشوائية هي مناطق تم التجاوز عليها بشكل غير قانوني وغير مخطط، و تفتقر إلى البنى التحتية ويتم التجاوز على المساحات المفتوحة و الخضراء في الغالب، أما المنادون بالاعتراف بالمناطق العشوائية أو تمليكها فهم يرتكبون خطأ على المستوى الاجتماعي و البيئي لان هذا سيشعر الكثير من السكان بالغبن كون إن فئة حصلت على سكن دون إي جهد أو مقابل وغير معلوم إن كانت هذه الفئة أصلاً. هي فعلاً محتاجة إلى هذا إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن اغلب الذين يسكنون العشوائيات هم من الذين ينجبون بكثرة حتى لو سكن في غرفة واحدة وسيزوج أبناءه رغم الحاجة والفقر وهذه المجتمعات تكثر فيها الجريمة و المشاكل الاجتماعية الأخرى وهي تؤثر في الحياة المدنية وتوسعهم يأتي على حساب المناطق الخضراء داخل المدينة كونها الوحيدة غير المشيدة بأبنية، فإذا ما ملكوا أو عوضوا فأن هذا يشكل حافزاً لغيرهم أو للعائلة نفسها بان تستولي على أراض جديدة، وإذا ما تم تمليكهم فهم بحاجة إلى سكن جديد لأبنائهم بعد مدة قصيرة وهي عملية غير مجدية عمرانياً وبيئياً واقتصادياً كون ذلك سيشكل ضغطاً متزايداً ومتواصلاً على المناطق الخضراء

---

[3] 41.43 .ohn Friedman. Pp66.

و المفتوحة، وستكون هذه الشريحة اتكالية وهم وبال على المجتمع فنحن بتمليكهم ننمي هذه الفئة و الشريحة على حساب الفئة المثقفة التي رغم حاجتها وخدمة أفرادها في دوائر الدولة حيث يرفدون المجتمع بخدماتهم ومعرفتهم ويحسبون الحساب للزواج وعدد الأطفال ليكونوا فاعلين في المجتمع وهم يعانون من أزمة السكن لكنهم لا يقدمون على مثل هذه الخطوة فهم يفنون حياتهم من اجل الحصول على قطعة ارض ناهيك عن كلف بنائها التي ربما يفني بقية حياته لإنشاء سكن محترم فأي الفريقين أحق بالسكن الكريم، فنحن بهذه الخطوة ننمي ونكثر فئة غير منتجة وغير مثقفة ولا تسهم في بناء الدولة بالشكل الصحيح وهي عبء على المجتمع ، مقابل تقلص الفئة المطورة للمجتمع فأين يمضي المجتمع وما هو مستواه الثقافي و العلمي مستقبلاً وما هو مستقبل المساحات المفتوحة و والخضراء المتبقية في المدينة في ظل هذه السياسة غير المسؤولة.

أما على المستوى التخطيطي فأن الاعتراف بالعشوائيات يشكل تحدياً تخطيطياً بإدماج هذه التجمعات ضمن المخطط الأساس وتوسع المدينة مستقبلاً وعملية شق الطرق و تلافي كل التجاوزات ، وهذا كله سيكون على حساب التعدي على المناطق الخضراء والمفتوحة.

أما على المستوى الاقتصادي فأن عملية إمداد هذه المناطق بالخدمات الأساسية والبني التحتية و إعادة تخطيطها مكلفة مادياً اكبر من إنشاء مجمعات جديدة كون الجديدة مخططاً لها مسبقاً و ليست مشوهة مثل العشوائيات. أما على المستوى البيئي فكما أسلفنا فأن اغلب التجاوزات تكون على الفضاءات المفتوحة و المناطق الخضراء وهذا يقلل من مساحاتها ويقلل من أدائها الوظيفي وتوجد بذلك بيئة ملوثة وغير صحية.

رؤية جغرافية لمستقبل المناطق الخضراء وتوزيعُها الجغرافي.

يؤدي التخطيط دوراً مهما في التعرف والتنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل من تطورات وتغييرات ومن هنا فان الاستعداد للاحتمالات المستقبلية ضرورة ماسة لتنمية المكان[4]، وإن للتخطيط علاقة وثيقة بجغرافية المدن واستعمالاتها الحضرية إذ وضع مخططي المدن معايير ومؤشرات لمعرفة توزيع المناطق الخضراء ومدى كفاءة هذا التوزيع كما بينا ذلك مسبقا لذا فأن تخطيط استعمالات الأرض داخل المدينة يعد من المجالات المهمة ذات العلاقة بتخصص جغرافية المدن، إذ يهدف إلى التوصل وإعادة التنظيم الأمثل لاستعمالات الأرض داخل المدينة ويسهم الجغرافي بدور كبير وفاعل في عملية

([4]) خليف مصطفى حسن غرايبة، التحليل المكاني للخدمات في مدينة إربد "الإدارية، التعليمية، الصحية والترويحية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1995م، ص 28.

توقيع الاستعمالات مكانيا وتخطيطيا داخل المدن لما توفره المعرفة الجغرافية من فهم للعلاقات المكانية للظواهر الطبيعية والبشرية،. فالجغرافية تعني من الناحية النظرية فلسفة المكان ومن الناحية العملية هندسة المكان[5]. تم الاعتماد على معايير سكانية محلية لمعرفة الحاجة المستقبلية للمناطق الخضراء في المدن حتى عام 2032م على وفق تطورات النمو السكاني والمساحي والعمراني للمدينة.

([5]) محمد السامرائي ، دور الجغرافي في تخطيط المدن ، مجلة الموقف الثقافي ، العدد 18 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد (1988 م، ص 6